دول الخليج تواصل الاستحواذ على مقدمة الترتيب عربيا

«ضمان الاستثمار» تدعو الدول العربية لتحسين وضعها في التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر

حثت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) الحكومات العربية على تنفيذ خطط عاجلة وشاملة لتحسين وضعها في التقييمات السيادية ومؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية الصادرة عن وكالات الرصد والتقييم العالمية المتخصصة، وذلك من خلال تشكيل لجان عليا متخصصة تمثل فيها جميع الجهات المعنية داخل الدولة تتولى اقتراح الإصلاحات والإجراءات اللازمة وكذلك التنسيق مع فرق البحث القائمة على إصدار تلك المؤشرات.

وأكد المدير العام للمؤسسة عبد الله أحمد الصبيح في افتتاحية النشرة الفصلية الأولى للمؤسسة لعام 2023 والتي صدرت اليوم استعداد المؤسسة للمساعدة في هذا المجال، وذلك بالنظر الى الأهمية الكبيرة لمؤشرات التقييم السيادي ومؤشرات المخاطر في تحديد نصيب الدول العربية من اهتمام الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات التمويل والاستثمار والتجارة في المنطقة والعالم وبالتالي حصتها من التدفقات الاستثمارية والتمويلية والتجارية التي تعد العنصر الحاكم في تحقيق التنمية الشاملة.

وأوضح الصبيح أن المؤسسة وانطلاقا من إدراكها لأهمية تلك التصنيفات تواصل رصدها الدقيق الذي يعد الوحيد من نوعه على مستوى المنطقة لأكثر من 27 مؤشر صادر عن 14 جهة دولية في مجالات التصنيف السيادي والائتماني وتقييم المخاطر بأنواعها حيث كشف ذلك الرصد عن استقرار نسبي خلال العام 2022 في تقييم الدول العربية السيادي وفي مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية، وذلك بفضل تطورات وعوامل إقليمية عديدة في مقدمتها استمرار الارتفاع الكبير في أسعار النفط بمعدل يزيد عن 41% مقارنة بالعام السابق، والهدوء النسبي الذي شهدته العديد من بؤر النزاع والتوتر في عدد من المناطق الساخنة في المنطقة وفيما يلي أهم النتائج:

استقرار متوسط تصنيف العربي خلال 2022 وفق 27 مؤشرا صادرا عن 14 جهة دولية

• استقرار التصنيف السيادي لـ9 دول عربية مع تحسن تصنيف قطر وسلطنة عمان مقابل تراجع تصنيف تونس، إضافة الى تغير الرؤية المستقبلية لـ 4 دول وذلك وفق أهم 4 وكالات عالمية.

• تواصل استحواذ دول الخليج ثم الأردن والمغرب ومصر على مقدمة الترتيب عربيا في أغلب التقييمات المتعلقة بمؤشرات المخاطر بكل أنواعها.

• تحسن متوسط الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشري فيتش وPRS لقياس مخاطر الدول السياسية والاقتصادية والمالية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وكذلك في مؤشرات مخاطر التجارة والاستثمار الصادرة عن وكالتي دان أند براد ستريت وكريديندو.

• استقر ترتيب أغلب الدول العربية في مؤشرات تقييم المخاطر المختلفة التي تصدرها كل من مؤسسات كوفاس، واليانز تريد، ووكالة نيكسي اليابانية.

• تصدرت دول الخليج والمغرب مقدمة الدول العربية في تصنيف أتراديوس لمخاطر الدول بنهاية عام 2022.

• تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي مع تحسن الوضع في 13 دولة.

وأشار المدير العام للمؤسسة الى أن تقييم الدول العربية المتوقع لعام 2023 في المؤشرات الصادرة عن تلك الوكالات العالمية سيتوقف على جهود الدول العربية في تعزيز استقرارها السياسي والأمني والاقتصادي والمالي الى جانب مجموعة من العوامل الخارجية أهمها ما يلي:

• نجاح التوافقات الإقليمية والدولية بين الأطراف المؤثرة في تعزيز الاستقرار النسبي في ملفات العراق واليمن وسوريا وليبيا وفلسطين.

• مصير جهود تعزيز التقارب بين الدول العربية من جهة ودول الجوار الإقليمي من جهة أخرى وفي مقدمتها إيران وتركيا واثيوبيا.

• قدرة الوساطة الصينية والدولية على وقف الحرب الروسية – الأوكرانية أو على الأقل بدء هدنة مؤقتة تمهد لتسوية تقلل من احتمالات اتساع نطاق الحرب، خصوصا مع تراجع حدة التوتر بين الولايات المتحدة والصين بسبب ملف تايوان.

• تداعيات الرفع المتكرر لأسعار الفائدة الامريكية على وضع المصارف الامريكية والعالمية وكذلك على اقتصادات الدول الناشئة ولاسيما الدول العربية.

• مستقبل العلاقات العربية الامريكية في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية الامريكية عام 2024.

عبد الله أحمد الصبيح

انفوغرافيك توضيحي

ربحية القطاع المصرفي الخليجي في 2022 تُجاوز مستويات ما قبل الجائحة

تجاوزت ربحية القطاع المصرفي الخليجي مستويات ما قبل الوباء ووصلت إلى مستوى قياسي آخر خلال عام 2022، بزيادة إجمالية 27.1 % إلى 44.8 مليار دولار أمريكي.

وحسب تقرير لشركة كامكو للاستثمار، وكانت الزيادة على أساس سنوي في عام 2022 واسعة النطاق في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، إذ شهدت البنوك المدرجة في الإمارات أكبر زيادة مطلقة قدرها 4.1 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى أكبر زيادة بنسبة 37.8 % لتصل إلى 15.0 مليار دولار أمريكي خلال العام.

وجاءت البنوك السعودية المدرجة في المرتبة الثانية بزيادة قدرها 3.7 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 28.3 % لتصل إلى 16.7 مليار دولار أمريكي، وهي الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان النمو في الأرباح خلال العام مدفوعاً بزيادة في إجمالي إيرادات البنوك، بالإضافة إلى انخفاض مخصصات خسائر القروض.

ارتفع إجمالي إيرادات البنوك بنسبة 16.4 % لتصل إلى 104.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022، وهي أعلى نسبة على الإطلاق مدفوعة بشكل أساسي بزيادة صافي دخل الفوائد وكذلك الدخل من غير الفوائد.

وكان نمو الإيرادات واسع النطاق في جميع دول مجلس التعاون الخليجي حيث شهدت جميع الدول نمواً مضاعفاً، فقد سجلت البنوك السعودية المدرجة أكبر زيادة في الإيرادات بنمو بلغ نسبة 18.4 % أو 5.5 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 35.4 مليار دولار أمريكي، وهي الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي.

وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات نمواً أقل قليلاً بنسبة 16.3 % ليصل إجمالي الأرباح السنوية الى 33.2 مليار دولار أمريكي.

وارتفع صافي دخل الفوائد السنوي بنسبة 18.7 % خلال العام 2022 ليصل إلى 71.9 مليار دولار أمريكي مدعوماً بنمو ثنائي الرقم في جميع الأسواق تقريباً باستثناء البنوك البحرينية التي سجلت نمواً أقل قليلاً بنسبة 9.3 %.

وشهد الدخل من غير الفوائد نمواً أقل بنسبة 11.7 % ليصل إلى 32.9 مليار دولار أمريكي، مدعوماً مرة أخرى بالنمو الجيد في جميع الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي.

ووفق البيان، شهدت مخصصات خسائر القروض التي أبلغت عنها بنوك دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً خلال العام 2022 لتصل إلى 11.9 مليار دولار أمريكي مقابل 14 مليار دولار أمريكي في العام 2021.

وبقيت مخصصات خسائر القروض مرتفعة مقارنة بمستويات ما قبل الوباء بمتوسط بلغ 8.8 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات العشر ما قبل الوباء (2019–2010).

وكان الانخفاض في مخصصات خسائر القروض خلال عام 2022 في جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر والبحرين وسلطنة عمان التي سجلت زيادة تراوحت بين 13 % و18 % خلال عام 2022.

كما أعلنت البنوك القطرية عن أكبر المخصصات خلال العام عند 3.9 مليار دولار أمريكي تليها الإمارات والسعودية بمخصصات تبلغ 3.5 مليار دولار أمريكي و2.6 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

رئيسة جمعية نخبة الكويت تفتتح المعرض الخليجي الأول «دار جابر»

جماعية من الافتتاح

برعاية وحضور رئيسة جمعية نخبة الكويت التطوعية الدكتور الشيخة بدرية الحصينان أم راكان الصباح افتتح المعرض الخليجي الأول " دار جابر " في قاعة سلوى الصباح وسط حضور لافت لعدد كبير من نجوم السوشيال ميديا وسيدات من أسرة آل الصباح، وقنوات ووسائل الاعلام المحلية، بالإضافة الى عدد من الشخصيات الرسمية الكويتية والخليجية والعربية.

وفي السياق ذاته أعربت راعية الحدث الدكتور الشيخة بدرية الحصينان أم راكان الصباح عن سعادتها البالغة بالمعرض الذي يضم نخبة من المصممين والمبدعين من الخليج والوطن العربي الذين عرضوا تشكيلة متنوعة وفريدة من الأزياء والعطور والمشغولات اليدوية والفنية التي تلائم الأجواء الرمضانية، مشيرة الى أن المعرض يشكل دعم كبير وتشجيع لامحدود لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاركين من الكويت والخليج وعدد من الدول العربية، حيث يساعدهم على اكتساب أفكار جديدة لتطوير مشاريعهم وتسويق منتجاتهم وابداعاتهم على نطاق أوسع.

واختتمت الحصينان بشكر القائمين على المعرض والمنظمين له والمشاركين فيه، متمنية التوفيق للجميع وتنظيم نسخ جديدة لمعرض " دار جابر ".

تضمن حفل الافتتاح للمعرض جولة في الاجنحة للمشاركين فيه، وتكريم خاص من راعية المعرض للمشاركين ومنظمة المعرض.

«التجاري» يوزع سلالاً غذائية على الأسر المتعففة في الكويت

انطلاقاً من حرصه على تعزيز التواصل مع فئات المجتمع كافة، وفي إطار حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» الموجهة لعملاء البنك والهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقوم به أي متبرع للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتها لدى البنك التجاري، قام البنك، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، بترتيب زيارات الأسر المتعففة وتوزيع السلال الغذائية عليهم.وعن ترتيبات توزيع السلال الغذائية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، صرحت أماني الورع – نائب المدير العام، قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي، " لقد جاءت فكرة توزيع السلال الغذائية على الأسر المتعففة متزامنة مع شهر رمضان الفضيل الذي تتجسد فيه روح التكافل والتآزر الاجتماعي حيث تأتي هذه البادرة إيماناً من البنك بضرورة مد يد العون والمساعدة للأسر المتعففة والمساهمة في توفير مستلزمات شهر رمضان المبارك لهذه الأسر والتخفيف من أعبائهم المعيشية وإدخال الفرحة والسرور إلى قلوبهم ".

وتابعت أماني الورع مؤكدة أن البنك يحرص على تكريس مفهوم العمل الاجتماعي التطوعي والمساهمة في العديد من الفعاليات الإنسانية والخيرية في شهر رمضان الفضيل ضمن برنامج اجتماعي يدعم المبادرات الخيرية والإنسانية الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً. وعن آلية التبرع والمشاركة في حملة ضاعف أجرك مع التجاري، أوضحت أماني الورع أنه يمكن لعملاء التجاري الدخول إلى حساباتهم من خلال تطبيق التجاري وخدمة الأونلاين والتبرع بحد أدنى 5 دينار كويتي، حيث سيقوم البنك بإيداع مبلغ مماثل للمبلغ الذي يقوم المتبرع من عملاء البنك بإيداعه في حساب الجمعيات والجهات الخيرية التي تحتفظ بحسابات لدى البنك التجاري من خلال صفحة التبرعات، مشيدة بالتجاوب الجيد التي تحظى به هذه الحملة من قبل متابعي صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي ومتوجهة بالشكر للمتبرعين من عملاء البنك التجاري وكذلك الجهات المشاركة في الحملة.

لتعزيز الامتثال لمعايير الأمن السيبراني في السعودية

«سايبر آرو» تعلن شراكة جديدة مع شركة «موبايلي»

أعلنت كلّ من شركة "سايبر آرو"، وهي المزوّد الرائد لحلول أتمتة الامتثال لمعايير الأمن السيبراني، وشركة "موبايلي"، أحد أكبر مزودي خدمات الاتصالات في المملكة العربية السعودية، عن إبرام شراكة جديدة لتعزيز الامتثال لمعايير الأمن السيبراني والتوعية للشركات العاملة في المنطقة.

مع استمرار تنامي وتيرة التهديدات السيبرانية وتطورها، تحتاج الشركات إلى ضمان حماية بياناتها وامتثالها للمعايير والضوابط المعمول بها في القطاع. لتحقيق ذلك، تتولى منصة الأتمتة المتقدمة من "سايبر آرو" (CyberArrow) تبسيط عملية تحديد متطلبات الامتثال ورصدها والإبلاغ عنها، وبالتالي، تسهّل على الشركات الوفاء بالتزاماتها التنظيمية وتقليل من مخاطر الانتهاكات والخروقات المحتملة.

وبفضل الخبرة واسعة النطاق التي تتمتع بها شركة "موبايلي" في مجال الاتصالات وحرصها على تزويد عملائها بحلول مبتكرة، ستتيح هذه الشراكة توفير حلول أتمتة الامتثال الشاملة لمعايير الأمن السيبراني والتوعية العاملة في البلاد.

ومن شأن معرفة "موبايلي" العميقة بالسوق المحلي وقاعدة العملاء، بالاقتران مع التكنولوجيا المتطوّرة المقدّمة من "سايبر آرو" (CyberArrow)، أن توفر للشركات التقنيات الأفضل ضمن فئتها لمساعدتها على التخفيف من المخاطر السيبرانية والحفاظ على الامتثال لأحدث المعايير في هذا المجال.

وبالتزامن مع زيادة إصدار الضوابط والأطر والقوانين ذات الصلة بالأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية، تتعرض الشركات لضغوط متزايدة من أجل ضمان امتثالها لأحدث المعايير والضوابط المعمول بها. وتسمح التكنولوجيا المتطورة من "سايبر آرو" (CyberArrow) بتسهيل عملية الحفاظ على الامتثال وتقليل من خطر التعرّض للعقوبات المكلفة.

وفي معرض تعليقه على هذه الشراكة الجديدة، قال أمار باسيتش، المؤسس المشارك لشركة "سايبر آرو" (CyberArrow): "نحن متحمسون لإبرام هذه الشراكة مع 'موبايلي' لتوفير حلول شاملة لأتمتة الامتثال لمعايير الأمن السيبراني للشركات في المملكة العربية السعودية." وأضاف: "بفضل الفهم العميق الذي تتمتع به شركة 'موبايلي' بالسوق المحلية وخبرة 'سايبر آرو' (CyberArrow) في مجال الأتمتة، سنتمكن من مساعدة الشركات على الحفاظ على أمن بياناتها والامتثال للضوابط ذات الصلة بالأمن السيبراني المعمول بها."

تمثل الشراكة بين "سايبر آرو" (CyberArrow) و"موبايلي" خطوة بالغة الأهمية في الجهود الهادفة إلى الدفع قدماً بمنظومة الأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية.